أسعار الغاز تقفز في أوروبا

لندن ـ **العربي الجديد**

تعود أسعار الغاز في أوروبا إلى الصعود، وسط قلق متزايد من مخاطر الإمدادات بسبب التوترات الجيوسياسية، ما يزيد القلق حول الشتاء المقبل في القارة الباردة، وذلك بعدما تنفست الصعداء أخيراً بدعم من المخزونات التي عملت على توفيرها عبر شحنات الغاز المسال التي حلت محل الكثير من الإمدادات الروسية، والتي جاءت أغلبها من الولايات المتحدة الأميركية رغم كلفتها الباهظة. وأدى تصاعد التوترات في الشرق الأوسط خلال الأسابيع الماضية إلى خلق ضغوط صعودية على الأسعار، بينما من المقرر أن تنتهي صلاحية الاتفاق المبرم بين روسيا وأوكرانيا لنقل الغاز هذا العام، ولم يُتأكد حالياً ما إذا كانت إمدادات الغاز الروسي ستجد طريقها للوصول إلى أوروبا. يوضح منحنى العقود الآجلة في الفترة الحالية ارتفاع الأسعار في العام المقبل عن مستواها في الشهر الماضي، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية. قال فريدريك بارناود، المدير التجاري لشركة «سكيورينغ إنيرجي فور يوروب» الألمانية: «هناك دوماً خطر على الإمدادات، وما يزال مرتبطاً بروسيا. وانتهاء اتفاقية نقل الغاز مع أوكرانيا قد يغير ميزان القوى في السوق». وقال بارناود في حوار على هامش قمة «فاينانشال تايمز» العالمية للسلع المنعقدة في لوزان في سويسرا: «هناك أيضاً احتمال فرض مزيد من العقوبات على روسيا، فما زلنا في حالة حرب». وأضاف أن الغارات الروسية الأخيرة على صهاريج تخزين الغاز في غرب أوكرانيا توضح المخاطر على الإمدادات. وتمكنت أوروبا من تلبية معظم احتياجات الطاقة دون الإمدادات المعتادة عبر الأنابيب من روسيا خلال العامين الماضيين. كما أن معظم مواقع التخزين ممتلئة، والبنية التحتية لاستيراد الغاز المسال أصبحت جاهزة.

مع ذلك، كان الطقس معتدلاً في فصلي الشتاء الماضيين، وما تزال السوق عرضة لتقلب شديد ورد فعل قوي على اضطراب الإمدادات. فيما يعني الاعتماد على إمدادات الغاز المسال العالمية أن التوقف في منشآت الإنتاج الواقعة على بعد آلاف الأميال قد يؤثر أيضاً على أسعار الغاز في أوروبا. وقال ماركو سالفرانك، مدير تجارة السلع في قارة أوروبا في شركة المرافق والتجارة السويسرية «أكسبو سوليوشنز» في حوار مع بلومبيرغ: «ما تزال هناك علامات استفهام كبيرة حول الشتاء المقبل». وأضاف أن «الكثير قد يحدث، وبالتأكيد قد يغير ذلك الوضع نسبياً في أوروبا بسرعة».

وارتفعت العقود المستقبلية الهولندية الأقرب أجلاً، التي تعد معياراً لأسعار الغاز في أوروبا، بنسبة 1,73% لتصل إلى 27,82 يورو للميغاواط/ساعة (وحدة قياس أوروبية) في أمستردام، أمس. وأعلنت روسيا في وقت سابق من إبريل/ نيسان الجاري أن عائدات النفط والغاز نمت بوتيرة سريعة، إذ ارتفعت 80% خلال الربع الأول من العام الجاري تقريباً مقارنة بنفس الفترة من عام 2023، مدعومة بصعود الأسعار وكذلك حصيلة ضريبة تُسدد لمرة واحدة من شركات النفط.

(Getty)

البريطانيون يتخلون عن الادخار

أظهر مسح أجرته هيئة الرقابة المالية (FCA) في المملكة المتحدة أن البريطانيين خفضوا الادخار والاستثمار مع تفاقم التضخم، إذ تلقي أزمة تكلفة المعيشة بثقلها على الموارد المالية للأسر. وارتفعت نسبة الأشخاص الذين توقفوا عن الادخار أو الاستثمار نتيجة لارتفاع تكاليف المعيشة إلى 44% في يناير/كانون الثاني 2024، مقارنة بـ 40% قبل عام، وفقا لما نقلت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، أمس الأربعاء عن المسح. وبلغ معدل التضخم في المملكة المتحدة ذروته عند 11,1% في أكتوبر/ تشرين الأول 2022، لكنه لم يصل بعد إلى هدف بنك إنكلترا المركزي البالغ 2%. وعلى الرغم من زيادة الأجور خلال هذه الفترة، إلا أن معدل ارتفاع الأسعار فرض ضغوطاً شديدة على الموارد المالية للأسر.

«الأموال الساخنة» تعود إلى مصر

قال مصرفيون إن مستثمرين أجانب ضخّوا مليارات الدولارات في أذون الخزانة المصرية منذ إعلان القاهرة عن اتفاق دعم مالي بقيمة ثمانية مليارات دولار مع صندوق النقد الدولي في السادس من مارس/ آذار الماضي. وجاء الإعلان عن الاتفاق في أعقاب صفقة استثمارية كبرى بقيمة 35 مليار دولار مع دولة الإمارات، كما تزامن مع انخفاض حاد في قيمة الجنيه وقرار للبنك المركزي برفع أسعار الفائدة على الإيداع والإقراض لليلة واحدة 600 نقطة أساس (6% دفعة واحدة)، مما مكن المالية العامة المتعثرة من التقاط أنفاسها. وعزف المستثمرون الأجانب عن أذون وسندات الخزانة المصرية في أواخر عام 2021 بسبب القلق إزاء المغالاة في قيمة العملة والخوف من عدم قدرة الحكومة على السداد. وانخفضت استثمارات المَحافظ، التي كانت مصدراً مهماً للدولار بالنسبة لمصر لكنها عرضة للصدمات، بواقع 20,98 مليار دولار في عام حتى نهاية يونيو/ حزيران 2022 وتراجعت 3,77 مليارات دولار أخرى في العام التالي، وفقاً لبيانات ميزان المدفوعات من البنك المركزي.

وقال مصرفيون ومحللون لوكالة رويترز، أمس الأربعاء، إن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والدعم المالي الآخر تسببا منذ ذلك الحين في تحول المعنويات. وقال جيمس سوانستون من كابيتال إيكونوميكس «كانت السندات المحلية المصرية تتداول بعوائد مرتفعة للغاية».

وأشارت تقديرات أحد كبار المصرفيين، الأسبوع الماضي، إلى أن المستثمرين الأجانب اشتروا أذون وسندات خزانة بقيمة خمسة مليارات دولار من خلال السوق الأولية و9,5 مليارات دولار أخرى من السوق الثانوية عبر مستثمرين. وقدر تقرير ثان إجمالي الاستثمارات الأجنبية في السوقين بما يتراوح بين 11 و12 مليار دولار حتى، يوم الاثنين الماضي. بينما كانت استثمارات المحافظ في جميع آجال الاستحقاق قد ارتفعت بمقدار 228,8 مليون دولار فقط في الأشهر الستة الأخيرة من عام 2023، وفقاً لبيانات البنك المركزي الصادرة، يوم الاثنين. وسبق أن تعرضت مصر لصدمات حادة بفعل خروج الأموال الساخنة في مناسبات عدة خلال السنوات الماضية، خاصة في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا الذي أحدثت تداعيات اضطرابات في الأسواق العالمية.

(العربي الجديد، رويترز)

أخبار

18 مليار دولار من البنك الدولي لتركيا

أعلن وزير الخزانة والمالية التركي، محمد شيمشك (الصورة)، عن التوصل لاتفاق مع البنك الدولي لتمويل بلاده بـ 18 مليار دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وأضاف شيمشك في تصريح لوكالة الأناضول، أمس الأربعاء، أن

1,5 مليار دولار من التمويل سيتم استخدامه لضمان أمن إمدادات الطاقة، ودعم عملية التحول الأخضر للشركات في تركيا. وقال: «في نطاق تعاوننا القوي مع البنك الدولي جرى إنشاء برنامج تعاون مالي لفترة السنوات الخمس المقبلة، وسيجري توفير 18 مليار دولار لبلادنا خلال أول ثلاث سنوات من البرنامج».

صندوق النقد يحذّر من ضعف النمو العالمي

ذكر صندوق النقد الدولي، أمس، أن نمو الاقتصاد العالمي سيصل إلى 2,8% فقط بحلول عام 2030، أي أقل بنقطة مئوية كاملة من المتوسط التاريخي، ما لم يجر إجراء إصلاحات كبيرة لتعزيز الإنتاجية والاستفادة من أدوات التكنولوجيا، مثل الذكاء الاصطناعي. وأصدر صندوق النقد الدولي فصلاً من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي المقبل، أظهر المزيد من الانخفاض في معدل النمو العالمي الذي مر بتباطؤ مطرد منذ الأزمة المالية العالمية عامي 2008 و2009. وقال الصندوق «بدون خطوات طامحة لتعزيز الإنتاجية، فمن المتوقع أن ينخفض النمو العالمي إلى ما دون متوسطه التاريخي»، محذراً من أن توقعات النمو الضعيف يمكن أن تثبط الاستثمار وقد تؤدي إلى تفاقم التباطؤ.

عملات مشفرة لكسر العقوبات على روسيا

دعت رئيسة البنك المركزي الروسي إلفيرا نابيولينا إلى تسريع إطلاق تجربة حول استخدام عملات مشفرة في المدفوعات الدولية واعتماد مشروع بهذا الشأن. وقالت نابيولينا، خلال كلمة ألقتها في مجلس الدوما، وفق ما نقلت وكالة نوفستي الروسية، أمس، إن هذه التجربة يمكن أن تصبح حافزاً مهماً للاقتصاد الروسي، ووسيلة لتجاوز العقوبات والقيود الغربية المفروضة على البلاد. وفي وقت سابق وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قانوناً يسمح باستخدام الأصول المالية الرقمية في المدفوعات الدولية، في خطوة تهدف لمساعدة الشركات الروسية على تنفيذ التعاملات المالية، في ظل العقوبات. وفي نهاية فبراير/ شباط الماضي، كشف وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف عن مقترح تقوم دول مجموعة «بريكس» بإعداده، ويتضمن إنشاء منصة لتنفيذ التسويات التجارية بين الدول الأعضاء في المجموعة. وأشار الوزير إلى أن المقترح يتضمن إنشاء منصة على أساس العملات الرقمية في دول مجموعة «بريكس» لتنفيذ التسويات المالية بين الدول أعضاء المجموعة.

مال وناس

حكومة مصر تواجه أزمة الأسعار وشح السلع بـ«رادار الأسواق»

تُقدم الحكومة المصرية خلال اسابيع على تشديد الحلول الامنية ومراقبة الاسواق، في محاولة لخفض الاسعار، بعدما طالبت التجار بخفضها 30%، لتطلف ما تسميه «رادار الاسواق»، في وقت تحذر فيه مؤسسات دولية من ازمة غذائية خلال الفترة المقبلة

القاهرة ـ **عادل صبري**

تتصاعد المخاوف في مصر وتحذيرات مؤسسات دولية من موجة جديدة من غلاء أسعار السلع الغذائية، ما يضع علامات استفهام كثيرة حول وجهة إنفاق مليارات الدولارات التي حصلت عليها الحكومة من صفقة بيع أصول ضخمة وتسهيلات صندوق الدولي وجهات تمويلية أوروبية.

وضعت مؤسسات دولية مصر ضمن قائمة أكثر الدول عرضة لمواجهة أزمة غذائية خلال الفترة المقبلة، جراء زيادة معدلات تضخم أسعار السلع الغذائية وندرة الإنتاج المحلي، وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين، مع انهيار الجنيه، وصعوبة تدبير الدولار لشراء مستلزمات الإنتاج الصناعي والزراعي.

تدعو هذه المؤسسات إلى مساعدة الحكومة لإنقاذها من السقوط الحاد في أزمة غذاء تهدد البلاد، وتراجع قدرتها على دعم السلع بخفض المخصصات المالية خلال العام المالي المقبل 2024 /2025 الذي يحل في الأول من يوليو/ تموز من هذا العام. وتبحث الحكومة عن مصادر تمويل جديدة، تمكنها من شراء نحو 70% من مستلزمات الأغذية الأساسية من الخارج، تشمل القمح والزيوت ومنتجات الألبان واللحوم والدواجن، والأعلاف، بينما تعمل على دفع التجار إلى خفض الأسعار بنسب تصل إلى 30% عقب إجازة عيد الفطر. وتخطط الحكومة كذلك لإطلاق تطبيق «رادار الأسواق» على الهواتف، في يوليو/ تموز المقبل، بما يمكن المواطنين من متابعة أسعار السلع، وتلقي شكاوى المستهلكين، وتعريفهم بأماكن البيع، وملاحقة السلع المعيبة والتجار «الجشعين» من جانب جهاز حماية المستهلك التابع لوزارة التموين.

خصصت الحكومة 2650 راصداً ميدانياً يعملون بمشروع تطبيق «رادار الأسواق» لمتابعة حركة البيع والشراء لنحو 270 سلعة غذائية ومواد بناء وأسمدة، بمحلات التجزئة والسلاسل التجارية وبعض أسواق الجملة، المنتشرة بالأحياء الشعبية والمتوسطة والراقية. وترصد مجموعات «الرادار»، وفقاً لبيان أصدره مجلس الوزراء في وقت سابق من إبريل/ نيسان الجاري، تطورات الأسعار بأسواق التجزئة للسلع الاستراتيجية، ومنها السكر وزيت الطعام والمعكرونة، والجبنة البيضاء، واللحوم، ترتفع إلى 34 سلعة في مراحل لاحقة، مع قياس ردود أفعال المواطنين تجاهها وتعريف الجمهور بحقوقه في حالة تضرره من أي سلعة بالأسواق. تعتمد الحكومة على ضبط الأسواق عبر جيوش أمنية ورقابية جرارة، تشمل 8 آلاف مفتش يعملون بوزارة التموين، وضباط وعاملين بالأجهزة السيادية والتابعة للوزارات الداخلية والتنمية المحلية والرقابة الإدارية، لم تستطع الحد من موجات الغلاء، بينما يرجع خبراء فشل الحكومة في السيطرة على الأسواق لعدم وجود رؤية واضحة للسياسات الاقتصادية، فتارة تتبع نهجاً اشتراكياً وأخرى مؤيدة لحرية الأسواق، بما يوقعها في ارتباك بمواجهة التذبذب الحاد في أسعار السلع، مع إسراعها في بيع أصول الشركات العامة، وتفريطها بملكية المشروعات الزراعية والصناعية القادرة على مواجهة نقص السلع في غياب مساعدة جادة من جانب الغرف التجارية والصناعية، دفعت الحكومة إلى اتهام بعض عناصرها من كبار الموردين والتجار بـ «الجشع».

> ثمانية آلاف مفتش بوزارة التموين وعناصر من وزارات سيادية لمراقبة الأسواق

يحذر البنك الدولي من تزايد عدم الأمن الغذائي في مصر والدول التي تعاني من تضخم أسعار الغذاء، معلناً في بيان هذا الأسبوع اتجاه مؤشر أسعار الزراعة والحبوب إلى الارتفاع بنسب 8% و16%، على التوالي، بسبب تعطل الإمدادات، في البلدان المنتجة للحبوب، وتأثر بعضها بسوء الأحوال الجوية وتفشي الأمراض بالماشية. رصد مؤشر البنك الدولي عودة الارتفاعات بأسعار القمح، في موجة مستمرة منذ أسبوعين سجلت زيادة 1%، مع زيادة أسعار الأرز 27%، والذرة 13%. عد البنك الدولي مصر من بين الدول الأكثر حاجة للدعم المالي لمواجهة احتياجاتها من السلع الغذائية المستوردة، خلال العام الجاري. كذلك يضع صندوق النقد الدولي مصر في مستويات الدول الأشد تعرضاً للتضخم في أسعار الغذاء حيث رصد زيادة تضخم بنسبة 51% خلال الأشهر الأخيرة من نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 إلى فبراير/ شباط 2024، و15% بالتضخم الحقيقي على أساس سنوي، لتأتي في المركز السادس ضمن قائمة قصيرة تشمل عشر دول الأكثر عرضة لمواجهة لأزمة بالغذاء، بعد الأرجنتين ولبنان وزيمبابوي وتركيا وفنزويلا، ومتقدمة بالمركز السادس قبل سيراليون وميانمار وفلسطين ونيجيريا. وترصد منظمة الأغذية والزراعة «الفاو» مصر بين البلدان العشرة الأكثر تضرراً من تضخم الغذاء، وبين 45 دولة الأكثر حاجة ملحة إلى مساعدات غذائية خارجية، تواجه حالة انعدام الأمن الغذائي الحاد. وتأتي زيمبابوي على رأس قائمة البلدان الأكثر تضرراً من تضخم الغذاء بمعدل 37% سنوياً، تليها الأرجنتين 28%، وفلسطين «قطاع غزة والضفة» 16% ومصر 15%، وفينتنام 13% وموريشيوس 10% ونيجيريا 6% والبحرين 6% وغينيا 5%، وباراغواي 5%.

ووفق تقرير الإحصاءات الاقتصادية 2024 الصادر أخيراً عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية، يرصد المركز اتجاهاً صعودياً في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين على أساس سنوي، منذ مارس/ آذار 2022، اقترب من 40%، ليعكس حتى ديسمبر/ كانون الأول 2023، تدهور قيمة الجنيه، واضطراب سلاسل الإنتاج، نتيجة قيود الاستيراد وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأسعار العالمية.

كذلك سجل جهاز التعبئة والإحصاء الحكومي ارتفاعاً في أسعار الطعام والشراب بنسبة 42% في مارس/ آذار الماضي، مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، متأثراً بزيادة أسعار الحبوب والخبز بنسبة 37,5%، واللحوم والدواجن 39,3%، والأسماك والمأكولات البحرية 42%، والألبان والجبن والبيض 45,4%، والزيوت والدهون 34,3%، والفاكهة 39,1%، والخضروات 47,6%، والسكر 48,3%، والمياه الطازجة والعصائر 42,8%. تأتي الزيادة في الأسعار امتداداً لسلسلة من الارتفاعات تشهدها السلع الغذائية، بتوتيره متصاعدة منذ مارس 2022، زادت حدتها في النصف الثاني من 2023، حيث بلغ التضخم مستويات قياسية فاقت 40%، لم تهدأ رغم تراجع معدل التضخم السنوي لشهر مارس الماضي إلى 33,1%.

وتخطط الحكومة لزيادة الاحتياطي الاستراتيجي من السلع الأساسية بنحو 20%، عن مستوياتها الطبيعية، بما يمكن الدولة من التدخل في حركة تداول السلع بالأسواق وتهدئة الأسعار « في حالة حدوث أي أزمة طارئة». وتعمل الحكومة على تدبير ما بين مليار دولار إلى 3 مليارات دولار، لشراء تلك المنتجات. وجاء السكر على سلم الأولويات، حيث تسعى الحكومة لشراء مليون طن من الخارج، بينما تؤكد البيانات الرسمية حاجة البلاد لنحو 300 ألف طن من السكر المستورد فقط سنوياً في ظل وجود سعة إنتاجية محلية توفر 85% من احتياجات المواطنين من سكر القصب والبنجر. بشر مجلس الوزراء عبر البوابة الحكومية، المواطنين بانخفاض أسعار سبع سلع أساسية مع تطبيق مبادرة «خفض أسعار السلع الأساسية» المنفذة منذ منتصف مارس/آذار الماضي، مشيراً إلى انخفاض سعر الفول المعبأ بنحو 4 جنيهات للكيلو غرام، والعدس بنحو 4,3 جنيهات، والسكر 4,3 جنيهات، ليصل متوسط سعره إلى 43,5 جنيهاً، بينما يبلغ سعره الرسمي 27 جنيهاً، ويتعرض للاختفاء من الأسواق للشهر الثالث على التوالي. تشير الحكومة إلى انخفاض بأسعار زيت الذرة بالأسواق بنحو 4,2 جنيهات، في وقت يعتمد فيه الغالبية الكاسحة من المواطنين على استخدام زيت دوار الشمس والنخيل الأرخص تكلفة.

يشير خبراء المركز لـ«العربي الجديد» إلى أن نسبة ارتفاع عدد المواطنين الذين لا يستطيعون تأمين تغذية صحية سليمة وفقاً لمؤشر انعدام الأمن الغذائي لمنظمة «الفاو»، من 27,8%، خلال الفترة من 2014-2016 إلى 28,5%، في الفترة من 2020-2022.

قال خبراء بالمركز لـ«العربي الجديد» إن استمرار زيادة الأسعار يثير تساؤلات عدة حول مستقبل غذاء المصريين وجدوى ومصير المشروعات القومية التي تعلن عنها الحكومة لسد الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، والتي يمكن أن تساهم في خفض معدلات تضخم مصادر البروتين وتوفر الغذاء لكافة شرائح الدخل، بما يحافظ على الصحة العامة للمواطنين.

أشار خبراء المركز إلى الزيادة في أسعار البروتين الحيواني منذ بداية العام 80%، منها ما يرجع إلى زيادة تكلفة الإنتاج، المتأثر بزيادة سعر الدولار ونقص المعروض من الأعلاف، بسبب تراجع الواردات خلال عام 2023، بما يظهر فجوة في إنتاج اللحوم الحمراء محلياً، وتراجع حصة المواطن منها، لتصل إلى 7,3 كيلوغرامات في العام مقابل متوسط عالمي للفرد 28,1 كيلوغراماً.

يؤكد الخبراء أن أزمة تضخم الغذاء ستظل قائمة في مصر، في ظل عدم توطين زراعة البقوليات وصناعة الأعلاف، وبما يحافظ على أسعارها من التقلبات الشديدة، بعيداً عن تذبذبات سعر الصرف، مع تبني سياسات تعاقدية تضمن للمزارعين تغطية تكاليف المحاصيل والحصول على عائد مجز يشجعهم على الاستمرار في الزراعة تلك المحاصيل، مع الرقابة على الأسواق وحماية المستهلك من الاحتكار.

سوق خضراوات في حي السيدة زينب وسط القاهرة حيث سجّلت البيانات الرسمية ارتفاع أسعار الطعام بنسبة 42% سنويا الشهر الماضي (Getty)

تضخم أسعار الغذاء

حذر البنك الدولي من تزايد في انعدام الأمن الغذائي في مصر والدول التي تعاني من تضخم أسعار الغذاء، معلناً في بيان هذا الأسبوع اتجاه مؤشر أسعار الزراعة والحبوب إلى الارتفاع بنسبي 8% و16%، على التوالي، بسبب تعطل الإمدادات، في البلدان المنتجة للحبوب، وتأثر بعضها بسوء الأحوال الجوية وتفشي الأمراض بالغلال. رصد مؤشر البنك الدولي عودة الارتفاعات باسعار القمح، في موجة مستمرة منذ أسبوعين سجلت زيادة 1%، مع زيادة أسعار الحاد في أسعار السلع، مع إسراعها في بيع أصول الشركات العامة، وتفريطها بملكية المشروعات الزراعية والصناعية القادرة على مواجهة نقص السلع في غياب مساعدة جادة من جانب الغرف التجارية والصناعية، دفعت الحكومة إلى اتهام بعض عناصرها من كبار الموردين والتجار بـ «الجشع».

بروفايل

وصف بـ«قيصر النفط» وما زالت سيرته حاضرة رغم رحيله منذ عقود طويلة، سواء في بلده إيطاليا او العديد من الدول التي ابرمت شركة «إيني» العاملة في النفط والغاز التي اسسها صفقات معها.. انه «انريكو ماتي» الذي تستحضر روما روحه

إنريكو ماتي

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

«من قتل إنريكو ماتي؟».. ذلك سؤال ما زال يطفو على السطح منذ السابع والعشرين من أكتوبر/ تشرين الأول 1962، عندما قضى رئيس شركة «إيني» الإيطالية العملاقة إثر تحطم طائرة كانت تقلّه بصحبة صحافي أميركي. تقود الشكوك وبعض القرائن إلى العديد ممن كانوا يرون في مبادراته خطراً عليهم، خاصة المافيا الإيطالية. ذلك ما ذهبت إليه تحقيقات وتقارير ارتأت أن تحطم الطائرة لم يكن سوى عملية إرهابية استهدفت الرجل الذي يرى الإيطاليون أنهم مدينون له بنهضتهم الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية.

سيرة مؤسس مجموعة «إيني» حاضرة بقوة في ذاكرة الإيطاليين وشعوب أخرى. هذا ما دفع جورجيا ميلوني، التي توصف بزعيمة اليمين المتطرف، إلى الإعلان منذ تكريسها من قبل البرلمان على رأس الحكومة الإيطالية، عن تطلعها إلى إعادة بعث «خطة ماتي» من أجل أفريقيا. فهي ترنو إلى أن يلعب بلدها دوراً حاسماً في عبور الطاقة من القارة السمراء إلى أوروبا والحد من الهجرة غير الشرعية. تعتقد ميلوني أن الاستثمارات الأوروبية في القارة السمراء ستتيح محاربة جذور الهجرة غير الشرعية، وهي تعتبر أن الجغرافيا، كما السياسة، تساعدان بلدها على المساهمة في مد الجسور بين أوروبا والقارة السمراء. تحمل خطة ميلوني اسم «إنريكو ماتي» مؤسس مجموعة «إيني»، الذي كان وراء النهضة الاقتصادية لإيطاليا بعد الحرب العالمية الثانية. فقد وصفته نيويورك تايمز في الستينيات من القرن الماضي بالإيطالي الأقوى منذ يوليوس قيصر.

فقد تمكن في ظرف عقد ونصف من تأسيس «إيني» المتخصصة في الغاز والنفط في 1953، حيث خطط لأن تنافس الشركة الكيانات السبعة الأقوى في العالم في ذلك المجال. وهي شركات تحمل جنسيات إنكلترا والولايات المتحدة الأميركية وهولندا. رأى إنريكو النور في عام 1906 بالقرب من مدينة بيسارو، وكان والده شرطياً، ولم يكن لإنريكو حظ من التعليم، غير أن خبرته دفعت الإيطاليين إلى وصفه بـ«المهندس». عمل في الصناعة، قبل أن يتولّى أمر «إيني» المملوكة للدولة. ولم يكن الرجل بعيداً عن الحياة السياسية في بلده. فقد كان قريباً من الفاشيين دون أن يتورط معهم، كما كان قريباً من أحزاب اليمين واليسار، التي كان يحرص على علاقاته معها كي يحقق حلمه في ضمان حضور قوي لإيطاليا في سوق النفط والغاز. أتاح ماتي عبر «إيني» لإيطاليا الانتقال من الاقتصاد الزراعي إلى بلد صناعي يحظى بالتقدير في العديد من البلدان في الغرب والعالم الثالث، خاصة بعدما تبنت الشركة سياسة مناهضة للاستعمار وتصورا يرنو إلى نوع من المساواة كما كان يتصورها ماتي.

كان يتطلع من وراء تأسيس تلك المجموعة إلى تأمين احتياجات بلده من النفط، قبل أن تتحول إلى لاعب كبير في السوق العالمية. ذلك بفضل إصراره واستحضاره لمصلحة بلده. فقد دفعه ذلك إلى زيارة العديد من البلدان على متن طائرته الخاصة، حيث كان يمنحها شروطاً مكنته من منافسة الكبار في صناعة النفط والغاز. لم يكتف بالبحث عن استثمارات في البلدان المنتجة للنفط، بل ساهم في مساعدة بلدان غير نفطية على تأمين احتياجاتها من الطاقة، غير أنه كي ينافس المجموعات العملاقة ويحصل على حصة في سوق الغاز كان يعمل بمبدأ «نستثمر جميعاً ونتقاسم كل شيء».

اقترح على الدول التي أبرم معها صفقات شراكة تقوم على مبدأ 50/50 عوض تلك التي كانت تقترحها الشركات العالمية 15/85. هكذا تمكنت «إيني» من الحصول على عقود للتنقيب عن النفط والغاز في العديد من الدول مثل مصر وغانا والصومال وإيران والمغرب وتونس وليبيا والأرجنتين والهند. وعينها الأكبر على أفريقيا حيث تعتبر أن الجزائر ومصر وليبيا ستصبح البلدان الرئيسية الموردة للغاز إلى إيطاليا في الأعوام القليلة المقبلة. لم يشأ الدخول في شراكة ثنائية مع فرنسا من أجل استغلال حقول نفط وغاز في الجزائر قبل الاستقلال. فقد كان يدرك أن التحرر من الاستعمار، في الجزائر كما في مناطق أخرى، مسألة حتمية.

الأردن

العفو عن عقوبات الشيكات بلا رصيد يهدد بأزمات اقتصادية

يحذر خبراء اقتصاد وغرف صناعية وتجارية في الاردن من تداعيات اقتصادية واجتماعية لشمول العقوبات المترتبة على إصدار شيكات بدون رصيد في العفو العام

عمان ـ **زيد الدبيسية**

ما زال الشارع الأردني منشغلا بجدل شمول العقوبات المترتبة على إصدار شيكات (صكوك) بدون رصيد بالعفو العام الذي أصدرته الحكومة الأسبوع الماضي، وذلك بغض النظر عن إسقاط الحقوق الشخصية أو إجراء المصالحات من عدمه. ورغم أن قانون العفو العام الذي جرى إصداره بناء على توجيهات من الملك عبد الله الثاني استثنى لأول مرة قائمة طويلة من الجرائم والجنح، إلا أنه شمل عقوبات الشيكات بدون رصيد حتى وإن لم يتم إسقاط الحق الشخصي أو إجراء التسويات المالية بين طرفي المعادلة الدائن والمدين. وشهدت أعداد الشيكات المعادة لعدم وجود رصيد ارتفاعاً واضحاً خلال السنوات القليلة الماضية انعكاساً، كما يقول خبراء، للأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي يعيشها المواطن والقطاعات المختلفة. ووفقاً لأحدث بيانات رسمية، فقد بلغ عدد الشيكات المتداولة خلال الربع الأول من العام الحالي 1,6 مليون شيك بقيمة 9,7 مليارات دينار (13,58 مليار دولار)، استناداً إلى بيانات الشركة الأردنية لأنظمة الدفع والتقاص (جوباك). وارتفع عدد الشيكات المرتجعة خلال مارس/ آذار الماضي بنسبة 0,3% مقارنة مع فبراير/ شباط، لتصل إلى 18,1 ألف شيك مقارنة مع 18 ألف شيك في الشهر السابق. وبلغت قيمة الشيكات المرتجعة الشهر الماضي 131 مليون دينار، مقابل 125 مليوناً في فبراير بارتفاع بلغت نسبته 5,2%.

وبحسب البيانات، فإن 12559 شيكاً مرتجعة بقيمة 93 مليون دينار الشهر الماضي كانت أسبابها مالية، فيما كانت أكثر من 5500 شيك بقيمة 38,5 مليون دينار أسبابها تقنية، حيث بلغت نسبة الشيكات المرتجعة لأسباب مالية 69,4% مقابل 30,6% لأسباب تقنية. وقال الخبير الاقتصادي حسام عايش لـ«العربي الجديد»، إن ارتفاع الشيكات المرتجعة يعتبر انعكاساً لتراجع الأوضاع الاقتصادية والأنشطة المختلفة وتراجع الطلب على السلع والخدمات لعدة أسباب، أهمها ارتفاع الأسعار وانخفاض المداخيل وتباطؤ أداء العديد من القطاعات الاقتصادية. وأضاف عايش أن معظم المعاملات في السوق، وخاصة من قبل القطاعات التجارية والخدمية والصناعية وغيرها، تجري بالشيكات التي تقدم عادة كضمانة للسداد لعدم القدرة على الدفع الفوري، ويتعذر في كثير من الأحيان على المقترضين التسديد عند حلول موعد صرف الشيك، وأشار إلى أن قانون العفو العام تضمن شمول عقوبات الشيكات الجزائية وإن لم تتم معالجة الأمر بين طرفي المعادلة الدائن والمدين، وهو ما قد يفاقم المشكلة مستقبلاً بتراكم أعداد المقترضين المتأخرين عن التسديد. ولفت عايش إلى أن ذلك قد يؤدي إلى مشكلات اجتماعية خلال الفترة المقبلة، وأيضاً تأثر أصحاب الأموال وخاصة في القطاعات الإنتاجية والتجارية التي تسوق منتجاتها بالبيع الآجل أي الدفع الملاحق. وكانت غرفة الصناعة الأردنية قد حذرت من أن شمول إصدار الشيكات بدون رصيد بقانون العفو وخصوصاً ذات الصلة بالتعاملات التجارية يؤثر على حقوق الأفراد والشركات سواء كانت حقوقاً مالية أو معنوية، وستكون له تداعيات اقتصادية بالغة الخطورة على بيئة الأعمال والاستثمار في الأردن، إضافة إلى إلحاقه الضرر في التعاملات بين القطاعات الاقتصادية كافة، ناهيك عن ضياع حقوق مالية على الصناعيين، لا سيما في القطاع الخاص، وهو ما يُحدث إرباكاً كبيراً في الدورة الاقتصادية وفي التعاملات المالية في الجهاز المصرفي.

عدم تحصيل الشيكات المراجعة يضر بحركة الأسواق (خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

المغرب

الغاز والتمويل تحديان أمام زيادة إنتاج الكهرباء

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

يواجه المغرب تحديين رئيسين في سبيل تحقيق هدفه لزيادة إنتاج الكهرباء لمواكبة الطلب المتزايد على الطاقة، إذ يعول على توفير استثمارات بقيمة 8 مليارات دولار خلال ثمانية أعوام وتأمين إمدادات الغاز الطبيعي اللازم لتشغيل المحطات من أجل الوصول إلى هذا الهدف. ولم تتجاوز الاستثمارات في مجال الطاقة 300 مليون دولار سنوياً وفق البيانات الرسمية، بينما تتوجب مضاعفة الاستثمارات بأكثر من ثلاث مرات وصولاً إلى نحو مليار دولار في العام الواحد في مجال توليد الكهرباء والطاقات المتجددة في العام 2030، وذلك لتدارك التأخر الحاصل على مستوى تحقيق أهداف سياسة الطاقة منذ أكثر من عشرين عاماً. وفي لقاء قبل أيام مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب في الدار البيضاء، أشارت وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة ليلى بنعلي، إلى أن الاستثمارات المطلوبة لقطاع الطاقة تأتي في إطار نمو عادي للاقتصاد المغربي، من دون التطرق إلى احتياجات تنظيم كأس العالم في 2030 ومشروعات تحلية المياه. تؤكد الوزيرة أن استثمار مليار دولار في العام على مدى ثمانية أعوام، لا يهم سوى توليد الكهرباء، إذ لا يشمل الجانب المتعلق بشبكة التوزيع، ما يفرض نفقات استثمار جديدة على المكتب الوطني للماء والكهرباء.

كما تواجه المملكة تحدياً آخر، يتمثل في تقليص اعتماد القطاع على استهلاك الفيول والفحم، ما يستدعي زيادة الاعتماد على الطاقات المتجددة والغاز الطبيعي، بما يساهم في تقليص الانبعاثات الضارة بالبيئة. ويسعى المغرب إلى تأمين الغاز لإنتاج الطاقة. فقد عمد في الصيف الماضي إلى إبرام عقد مع شركة «شل» العالمية بهدف تأمين 6 مليارات متر مكعب من الغاز المسال على مدى الاثني عشر عاماً المقبلة، من أجل إنتاج الكهرباء المخصصة في نزع الكربون عن القطاعات الإنتاجية.

وكانت الدولة الواقعة في شمال أفريقيا قد شرعت في استيراد الغاز عبر إسبانيا، اعتباراً من العام الماضي، بعد قرار الجزائر في 2022، التوقف عن العمل بأنبوب الغاز المغاربي ـ الأوروبي، الذي كان يحصل عبره المغرب على كمية من الغاز في إطار حقوق العبور. ويتطلع المغرب إلى إزالة الكربون في عدة قطاعات، من ضمنها قطاع الكهرباء، ما يستدعي رفع حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة المولدة، وهو ما يقتضي مرونة أكبر وكذا الوصول إلى مختلف أنواع الوقود التنافسية ومنخفضة الكربون مثل الغاز الطبيعي. ولا يكتفي البلد الذي يستورد 94% من احتياجاته من الوقود، بالسعي لتأمين الغاز، بل يرنو إلى بلورة مشاريع الربط الكهربائي مع بلدان أوروبية، بهدف تكريس الانتقال إلى الطاقة منخفضة الكربون. فقد كشفت وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة في مناسبة سابقة، عن التركيز على تطوير خط ثالث للربط الكهربائي مع إسبانيا، في الوقت الذي تجرى دراسة جدوى مد خط مع البرتغال.

وتلاحظ وكالة الطاقة الدولية أن المغرب يسعى إلى زيادة حصة الغاز الطبيعي، حيث يتطلع إلى استعمال وسائل أخرى للتزود بمصادر الطاقة، بما في ذلك الاستيراد عبر أنبوب الغاز المتقاسم مع نيجيريا، وفي الوقت نفسه يرنو إلى تسهيل التبادل على مستوى الكهرباء مع أوروبا وجيرانه الأفارقة. لكن دراسة للباحثة في مركز الدراسات من أجل الجنوب الجديد، ريم برحاب، تؤكد على أن ذلك يجب أن تواكبه بنيات تحتية لنقل الطاقة وإدماج التوزيع الفعال للمستهلكين. وتشير الباحثة إلى أن مشاريع الطاقة المتجددة تكون وفيرة في المناطق البعيدة، بينما نقل الطاقة إلى المناطق الأخرى يقتضي توفر التكنولوجيات الضرورية لإدماج تلك الطاقات في شبكة الكهرباء، وتدبير المخزون وضمان أمن الشبكة.

بدوره، يؤكد رئيس اتحاد النقابة الوطنية للبترول والغاز الحسين اليماني، لـ«العربي الجديد» ضرورة تحفيز التنقيب عن النفط والغاز وإعادة بعث مصفاة «سامير» المتوقفة منذ حوالى عقد من الزمن، لتوفير الوقود اللازم للمحطات، ولا سيما أن الطاقة النفطية ستبقى مهيمنة في سلة الطاقة على مدى عقدين. بشير إلى أن تعزيز الإنتاج يتطلب أيضاً رفع حصة الطاقات المتجددة. ويشدد على ضرورة تفادي خصخصة إنتاج الكهرباء، إذ إنّ حضور الدولة في الإنتاج يضمن أمن الطاقة في البلاد.

متفرقات

إيران تزيد إنتاج النفط

قال وزير النفط الإيراني جواد أوجي إن عائدات النقد الأجنبي للبلاد ستزداد في عام قفزة الإنتاج. ونقلت وكالة الجمهورية الإسلامية «إرنا»، أمس الأربعاء، عن أوجي قوله إن مجموعة النفط والغاز أنهت العام الإيراني (انقضى في 19 مارس/ آذار) بنمو اقتصادي كبير، والأهم من ذلك نمو الصادرات وزيادة كبيرة في تحصيل إيرادات النقد الأجنبي. وأشار إلى أن بلاده ستحقق قفزة في عائدات النقد الأجنبي.

أذون خزانة عُمانية

أصدر البنك المركزي العُماني أذون خزانة حكومية (أدوات دين) بقيمة 63 مليون ريال (163,8 مليون دولار). وقال البنك في بيان أوردته وكالة الأنباء العُمانية، إن قيمة الأذون المخصصة لمدة استحقاق تبلغ 28 يوماً هي 3 ملايين ريال، وقيمة الأذون المخصصة لمدة استحقاق 91 يوماً بلغت 14,3 مليون ريال، والأذون المخصصة لمدة استحقاق تبلغ 182 يوماً قيمتها 5 ملايين ريال بينما بلغت قيمة الأذون المخصصة لمدة استحقاق 364 يوما 40,7 مليون ريال. وأشار البيان إلى أن سعر الفائدة على عمليات إعادة الشراء مع البنك المركزي (الريبو) على هذه الأذون هو 6%.

قطارات كوريا الجنوبية

سجل عدد الركاب في قطاري الرصاصة «كي تي إكس» و«آس آر تي» في كوريا الجنوبية رقما قياسيا خلال الربع الأول من العام الجاري، وفقا لما ذكره مشغلو القطارات، أمس الأربعاء. وفي الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/ آذار، قفز عدد مستخدمي «كي تي إكس» إلى 19,26 مليون مسافر مقابل 17,91 مليوناً خلال نفس الفترة من العام الماضي، وفقا لما نقلته وكالة يونهاب الكورية عن شركة السكك الحديدية الكورية (كوريل). كما قالت شركة «إس آر تي» إن عدد مستخدمي القطار ارتفع إلى 6,43 ملايين شخص من 6,3 ملايين خلال نفس الفترة من العام الماضي. وقال المشغلون إن الطلب «المكبوت» على السفر بعد سنوات من جائحة كورونا وزيادة المعروض من خطوط القطارات السريعة الخاصة أدى إلى ارتفاع الأرقام الفصلية.

انخفاض الأسهم اليابانية

أغلق المؤشر نيكي الياباني منخفضا، أمس الأربعاء، مع جني المستثمرين للأرباح بعد مكاسب استمرت لجلستين متتاليتين، بينما

ساد الحذر قبل صدور بيانات رئيسية للتضخم في الولايات المتحدة. وهبط نيكي 0,48% إلى 39581,81 نقطة بعدما ارتفع المؤشر نحو 1% في كل من الجلستين السابقتين. وخسر المؤشر توبكس الأوسع نطاقا 0,43% إلى 2742,79 نقطة مع تراجع سهم تويوتا موتور 0,95%، الذي كبد المؤشر أكبر الخسائر.

خدمات مالية صينية للسياح

حددت السلطات الصينية سلسلة من التدابير لتعزيز سهولة الدفع في المواقع السياحية الرئيسية في جميع أنحاء البلاد وتلبية احتياجات الدفع المتنوعة للمواطنين المسنين والأجانب وغيرهم من السياح. وبمقتضى منشور صادر بشكل مشترك عن بنك الشعب الصيني وثلاثة أجهزة حكومية أخرى، يتعين قبول البطاقات المصرفية المحلية والخارجية في جميع الفنادق السياحية من فئة الثلاث نجوم وما فوق، ومناطق السياحة والترفيه الوطنية. ودعا المنشور الذي أوردته وكالة شينخوا، أمس، إلى بذل الجهود لإنشاء منافذ صرف العملات الأجنبية في الأماكن التي يوجد فيها عدد كبير من السياح الأجانب.

أسواق عالمية

تبدو الأسواق المالية قلقة من زيادة التوتر بين إيران وإسرائيل، وخاصة أن أسعار النفط بدأت دورة صعود جديدة ربما تصل بها إلى 100 دولار للبرميل، وتهدد بعودة التضخم إلى الاقتصادات العالمية وتضرب بالتالي احتمالات خفض أسعار الفائدة

ارتدادات التوتر الإسرائيلي الإيراني

الأسواق الأميركية قلقة من توسع الصراع وانفلات التضخم

الوقود يرفع معدل التضخم في أميركا (Getty)

لندن ـ **العربي الجديد**

تلقي المخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط بظلالها على الأسواق الأميركية، خاصة التوتر بين طهران وتل أبيب، وهو ما يرفع منسوب قلق الأسواق المالية العالمية وتحول التوتر الإيراني الإسرائيلي إلى حرب بين الجانبين في وقت تبدو فيه سوق المال الأميركية ضعيفة للغاية ومعرضة لخطر التراجع الأكبر في حال نشوب حرب بين الجانبين بعد ضرب تل أبيب القنصلية الإيرانية في دمشق في مطلع إبريل/ نيسان الجاري.

ووفق تقرير في موقع «زيرو هيدج» المالي الأميركي، أدت التوترات بين إسرائيل وإيران إلى ارتفاع سعر خام برنت بنحو 30% منذ ديسمبر/ كانون الأول الماضي، وهو ما يفرض ضغوطاً كبيرة على عائدات السندات الأميركية وخطط مجلس الاحتياط الفدرالي (البنك المركزي) لخفض الفائدة على الدولار. وبلغت التقرير إلى أن العائد على سندات الخزانة الأميركية لأجل 10 سنوات ارتفع من 378 نقطة أساس (3,78%)، إلى 440 نقطة أساس (4,4%)، في الأسبوع الجاري. ويذكر التقرير أن مخاوف الأسواق تتركز حول حدوث أزمة في الإمدادات النفطية التي تمر عبر مضيق هرمز الذي تسيطر عليه إيران. ويطلق على مضيق هرمز مسمى «شريان الحياة للعالم الصناعي» ويعبر منه ثلثا الإنتاج النفطي الذي يستهلكه العالم. وكان الممر المائي عبر التاريخ محط صراعات دولية، وسبق إيقاف تصدير النفط منه إلى أميركا والدول الأوروبية لدعمها إسرائيل في حرب عام 1973، وبالتالي يشكل نقطة محورية للتوترات الدولية.

وعلى الرغم من أن الأزمات السياسية دفعت دول منطقة الخليج إلى التخفيف من الاعتماد عليه، إلا أنه ظل موضوع رهان استراتيجي بين الدول الكبرى، وفي قلب التوترات والأزمات في الشرق الأوسط وبقي ورقة مهمة في لعبة المناورات السياسية والنفطية والاستراتيجية.

أسعار النفط صوب 100 دولار للبرميل

ووفق تقرير لوكالة رويترز، أمس الأربعاء، ارتفعت أسعار النفط بعد تعثر محادثات وقف إطلاق النار في غزة وتجددت حالة الضبابية بشأن أمن الإمدادات البترولية من الشرق الأوسط، وهو ما محا أثر زيادة أكبر من المتوقع في مخزونات الخام الأميركية.

وخلال تعاملات أمس صعدت العقود الآجلة لخام برنت إلى 89,67 دولاراً للبرميل. وترى مصارف من بينها «مورغان ستانلي» الأميركي أن أسعار النفط تتجه للارتفاع فوق 90 دولاراً، ولا يستبعد محللون أن ترتفع الأسعار إلى 100 دولار خلال العام الجاري وسط التوتر الإيراني الإسرائيلي واحتمالات تحول الصراع بين الجانبين إلى حرب تجر الولايات المتحدة والدول الغربية المناصرة لإسرائيل إلى حرب مفتوحة. كما صعدت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي فوق 85,4 دولاراً للبرميل. وعلى الرغم من أن ارتفاع أسعار البترول ليس كبيراً حتى الآن إلا أن قلق الأسواق وخفض روسيا للصادرات البترولية ربما يرفع المضاربة على الصفقات المستقبلية في عام الانتخابات الرئاسية الأميركية، ويتناقص الاحتياطي الاستراتيجي النفطي الأميركي بعد السحوبات المتكررة التي نفذتها إدارة الرئيس جو بايدن خلال العامين الماضيين. وعلى صعيد آخر تقود احتمالات الحرب بين طهران وتل أبيب إلى تراجع السيولة في البورصة الأميركية بسبب مخاوف المستثمرين من تدهور أسعار أسهم «وول ستريت» في وقت يرتفع فيه العائد على السندات الأميركية. ويشير «زيرو هيدج» إلى أن السيولة كانت أحد أكبر محركات سوق الأسهم منذ أوائل عام 2023، وخاصة منذ أواخر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. وفي عام انتخابي، أعادت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين ورئيس بنك الاحتياط الفيدرالي جيروم باول امتصاص جزء كبير من السيولة الفائضة التي عززت ارتفاع سوق الأسهم خلال الأعوام التي تلت جائحة كورونا. وذكر الموقع أن السببين الرئيسيين وراء زيادة السيولة في السوق الأميركي هما استقرار النظام المصرفي بعد إفلاس بنك «سيليكون فالي»، والسبب الثاني قمع التقلبات في عام الانتخابات. وقد جاءت كمية كبيرة من هذه السيولة من تسهيلات «الريبو العكسي» (RRP)، وهي الأداة التي أطلقها البنك الفيدرالي في عام 2020 لتحقيق الاستقرار في النظام المالي خلال ذعر كوفيد المالي. كان بنك الاحتياط الفيدرالي قد ضخ 3,3 تريليونات دولار من السيولة في النظام في ذلك العام بشكل سريع، واستمر الضخ حتى نهاية عام 2022، وكان هناك ما يقرب من 2,5 تريليون دولار في أداة الريبو. ومنذ ذلك الحين، استخدمت وزيرة الخزانة يلين هذه الأموال للتمويل.

قلق من النمو الصيني

ويتزامن القلق من تضرر سوق الأسهم الأميركية من تصاعد التوترات الجيوسياسية مع اكتساب الاقتصاد الصيني زخماً، ما يثير القلق الأميركي أيضاً ليس على صعيد الإغراق الصيني للأسواق بالسلع فحسب، والتي تضر الشركات الأميركية، وإنما أيضاً على صعيد إبقاء التضخم عند مستويات مرتفعة بفعل صعود أسعار السلع الأساسية لا سيما المعادن في ظل انتعاش الطلب الصيني.

وجرى تداول النحاس قرب أعلى مستوى خلال 15 شهراً، بعدما أثارت المخاوف بشأن العرض وآفاق الطلب الأكثر إشراقاً سلسلة من النداءات السعودية في السوق، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية. وارتفعت الأسعار أكثر من 15% خلال الشهرين الماضيين، حيث يراهن المستثمرون على استهلاك أقوى في الصين مع انتعاش التصنيع. ويُستخدم النحاس في كابلات الطاقة، وتوربينات الرياح، والمركبات الكهربائية، والألواح الشمسية، وهو مادة أساسية لانتقال الطاقة. وكتب محللو بنك «سيتي غروب» في مذكرة إن «الجولة الثانية من صعود السوق هذا القرن، سببها نمو الطلب المرتبط بإزالة الكربون»، وأضافوا أن «ارتفاع الأسعار وحده هو الذي سيحل هذا العجز».

> صعود أسعار المعادن الصناعية شبيه بما حدث في العام 2021

وجرى تداول المعدن عند 9419,50 دولاراً للطن في بورصة لندن للمعادن، مساء الثلاثاء. وتجاوز نشاط المصانع في الصين التوقعات في مارس/ آذار، في أحدث علامة على التعافي الاقتصادي في أكبر مستخدم للنحاس في العالم. وتشير البيانات التي تظهر زيادة الإنفاق أيضاً، إلى أن الاستهلاك المحلي يتسارع. وارتفع سعر النحاس أكثر من خمسة أضعاف في ثلاث سنوات، مدفوعاً بالتوسع الحضري والتصنيع في الصين. وقال «سيتي غروب» إن هناك احتمالاً لارتفاع الأسعار بشكل كبير مرة أخرى في السنوات الثلاث المقبلة، كما ارتفعت أسعار المعادن الأساسية الأخرى، الثلاثاء، حيث زاد الزنك بما يصل إلى 2,4%، بعدما أصبحت المصاهر الصينية أحدث ضحية للطاقة الفائضة في أسواق المعادن في البلاد، واستقرت أسعار خام الحديد أيضاً، حيث حافظت على مستوياتها فوق 100 دولار للطن في سنغافورة.

البنوك المركزية تراقب التطورات

وتشكل أسعار السلع الأساسية تحدياً جديداً لتوقعات التضخم وسياسات أسعار الفائدة لدى البنوك المركزية. ويتخوف المستثمرون في «وول ستريت» من هذا التطور بشكل خاص مع ترقب تقرير تضخم أسعار المستهلكين لشهر مارس/ آذار. وقد أدى تقرير الوظائف الأخير إلى إعادة تقييم توقيت التخفيضات المحتملة لأسعار الفائدة من قبل مجلس الاحتياط الفيدرالي، حيث ينظر السوق الآن إلى شهر يونيو/ حزيران على أنه غير مؤكد بالنسبة لتيسير السياسة النقدية الأميركية. وفي حين لا يزال من المتوقع أن تجري البنوك المركزية في أوروبا وكندا خفضاً على أسعار الفائدة في شهر يونيو/ حزيران، إلا أن الاحتمالات متقلبة هذا الأسبوع.

ويراقب كل من البنك المركزي الأوروبي وبنك إنكلترا وبنك كندا هذه التطورات عن كثب، وذلك وفقاً لموقع «أنفست. كوم». ويُظهر قطاع التصنيع في الصين علامات على انتعاش كبير، وهو ما يدفع أسعار الطاقة والمعادن إلى الارتفاع، إلى جانب قوة الاقتصاد الأميركي. وصلت أسعار النحاس في شنغهاي إلى مستويات لم تشهدها منذ مايو/ أيار 2023، وهو ما يعكس التفاؤل بشأن قطاع التصنيع في الاقتصادات الكبرى. وتتزايد المخاوف من عودة التضخم مرة أخرى بعد الجهود المكلفة التي بذلتها البنوك المركزية خلال العام الماضي. في هذا الصدد، يقول موقع «إنفست. كوم» إن أسعار المعادن الصناعية شهدت ارتفاعاً، الثلاثاء الماضي، مدعومة بتوقعات انتعاش التصنيع العالمي.

تراجع مخزونات البنزين الأميركية

ذكر معهد البترول الأميركي في بيان، الثلاثاء، ان مخزونات البنزين في الولايات المتحدة تراجعت بنحو 609 آلاف برميل الأسبوع الماضي، على الرغم من صعود مخزونات النفط الخام بمقدار 3,03 ملايين برميل. وهبوط مخزونات البنزين يهدد بارتفاع معدل التضخم، لا سيما مع اقتراب موسم الصيف الذي يرتفع فيه استهلاك الوقود بسبب السفر والاجازات، فيما تسعى إدارة جو بايدن الى خفض الاسعار قبل الانتخابات الرئاسية في نوفمبر/ تشرين الثاني.

الرؤية

الكرامة الاقتصادية

جواد العناني

في آخر زيارة لي إلى الولايات المتحدة قبل ثلاثة أشهر تقريباً، دخلت إلى دار بارنز ونوبل لبيع الكتب، في واشنطن العاصمة، ووقع نظري على كتاب بعنوان «الكرامة الاقتصادية» أو Economic Dignity من تأليف كبير المستشارين الاقتصاديين في إدارتي الرئيسين بيل كلينتون وباراك أوباما واسمه جين سبيرلنغ Gene Sperling. وقد بدأت أقلب صفحات الكتاب الذي أثار فضولي فاشتريته. أذكر ونحن في وادي الذكريات أنني قبل 40 عاماً كنت في باريس ماراً لليلة واحدة في طريق عودتي من جيبوتي إلى عمّان عاصمة الأردن. وفي تلك الليلة اتصلت بالزميل والأخ طاهر المصري الذي كان أيامها سفيراً للأردن في باريس، علماً أنه لاحقاً صار رئيساً للوزراء، ورئيساً لمجلسي النواب والأعيان. وصادفت تلك الليلة أن كان في ضيافته الراحل محمد عبد الوهاب، المطرب والموسيقار، والذي تجاذبت معه الحديث، وأعجب بمعرفتي بأغانيه.

لكن الحديث لم يمض على خير ما يرام، وذلك لأنني سألته «لقد لحنت أغنية اسمها «ما أحلاها عيشة الفلاح»، غنتها أسمهان على لسان فلاحة مصرية في فيلم لك مع رجاء، عبده اسمه «ممنوع الحب» ثم عدت أنت وغنيتها بصوتك ونسي الناس نسختها الأسمهانية؟». قال: «أفتكر كده» فقلت له: «ولكن لما تغني أغنية كهذه ويوسف إدريس كتب قصة «الحرام» التي تتحدث عن ملايين عمال التراحيل الذين كانوا إن وجدوا عملاً لجمع دودة القطن يكدون من الفجر حتى الغروب ليأخذوا أجراً «ثلاثة تعريفة» ويُمنحون وجبة غذاء من رغيف خبز وراس بصل ناشف، وأنت يا سيدي تقول له:

مأ أحلاها عيشة الفلاح متطمن قلبه مرتاح
يتمرغ، يتمرغ على أرض براح والخيمة الزرقا ساتراه
وتمضي لنقول في الكوبليه الثالث:
الشكوى دي عمره ما قالهاش
إن لاقى ولا ما لقاش
والدنيا بقرشين ما تسواش
طول ما هو اللي حبه حداه
وياه ياه ياه ياه ياه».

فغضب الرجل وصمم على ترك منزل السفير. لكننا رجوناه أن يبقى، فبقي بعد لأي. لكن ما يربط القصتين هو التالي: «هل تتحقق كرامة الانسان الاقتصادية إن عثر على عمل وأمن لنفسه الحد الأدنى من الطعام؟». في رأي أغنية عبد الوهاب الجواب بالإيجاب. أما في كتاب سبيرلنغ، فالأمر يحتاج إلى تعمق أكثر. ولكي نبدأ الحديث عن محتوى كتاب «الكرامة الاقتصادية» فإن تلميحاً لهذا الأمر جاء، في مقالة من صفحة واحدة للاقتصادي الألمعي والذي توفي عن سن الواحدة والأربعين عام 1969، واسمه راماسوامي V.K. Ramaswami. ويقول في تلك الملاحظة القيمة إن الطعام إذا لم يتنوع، وبقي الانسان يأكله كل يوم، فهذا ليس استهلاكاً، بل هو مصدر للطاقة. فالاستهلاك يجب أن تصاحبه المتعة. ولهذا الرأي علاقة وطيدة بمعنى الكرامة. فطعام عامل التراحيل، أو الطعام الذي يباع في شوارع الهند على ورق الشجر (ورق الموز بخاصة)، يشبه العلف الذي نعطيه للدابة التي تحمل أسفاراً، أو البنزين الذي تملأ به خزان السيارة. إنه نفسه لا يتغير، ولذلك فالعلف والبنزين هما مثل الطعام البشري المتكرر والذي لا يمكن أن يتناسب مع الكرامة الاقتصادية للبشر. وسبيرلنغ لا يذكر راماسوامي في كتابه، لكن يثير التساؤل حول الفهم الاقتصادي لأعضاء الكونغرس الذين يعتبرون توفير تأمين صحي في متناول الشعب الأميركي كله أمراً هامشياً، ويتعجب من قولهم مستنكراً له. ويقول: «هؤلاء يتحدثون عن النمو في الناتج المحلي الإجمالي، أو زيادة فرص العمل»... لكنه يؤكد أن تحقيق النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل هو شرط ضروري لتوفير الحاجات الأساسية للناس، لكنه ليس كافياً لتحقيق الأمر الأهم، وهو الكرامة الاقتصادية التي يعتبرها قائمة على ثلاثة أعمدة أو Pillars. وأول الأعمدة الثلاثة المحققة للكرامة هو قدرة رب الأسرة أو ربة الأسرة على التفاعل مع الأسرة وأفرادها، والانتباه إلى حاجاتهم، وتنمية قدراتهم. فكرامة رب الأسرة تنبع من قدرته على توفير الرعاية والأمن لأفراد أسرته. والعمود الثاني هو قدرة المواطن على ترتيب أولوياته التي يريد إنجازها، وشعوره أن ما يقوم به هو أمر مهم، فلا أحد يجب أن يبقى نكرة، أو يعتقد أنه هامشي لا يؤثر في المجتمع الذي يعيش فيه. والثالث هو القدرة على العمل، والإجادة فيه، وتوفير دخل يمكنه من تغطية فواتيره الصحية، ومن التمتع بوجبة جيدة في الأسبوع على الأقل. وفي الإقبال على العمل بحب وإخلاص وإتقان، وسعيه لترك بصمته المُقَدَّرة من الآخرين. وعليه، فإن المؤلف سبيرلنغ يطرح التساؤل حول قيمة النمو، وقيمة فرص العمل إذا لم تتوفر فيها شروط الكرامة، فهنالك ربط واضح بين ما نحققه أفراداً وما نتركه من إيجابيات على كرامة أسرنا التي نرعاها والمجتمع الذي نعيش فيه، وفي المقابل يوفر لنا المجتمع أسباب الكرامة الاقتصادية، ولذلك يحصل هذا التقاطع بين المجتمع كله، والأفراد الذين يكونونه، بمعنى أن الأفراد لا يعيشون تحت ظلم معاملة الصفر، أو أن ما يحصل عليه شخص ما ينكر على شخص آخر. وبعبارة أخرى فإنّ اقتصادياً ورياضياً بارعاً مثل جون ناش John Forbes Nash Jr. فاز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام 1994 لأنه حوّل معادلة الصفر التي تفترض التنافسية الضارة إلى معادلة «الكل يفوز» Win-Win Situation. ويعود الكاتب سبيرلنغ بنا إلى خطاب ألقاه روبرت كينيدي شقيق الرئيس جون كينيدي. وقد اغتيل كلاهما عامي 1963 و1968 حين كان روبرت المرشح الأقوى للفوز بالرئاسة الأميركية في ذلك العام. وقبيل أن يغتاله سرحان سرحان، كان روبرت قد قال إن الناتج المحلي الإجمالي يشمل أرقاماً مثل قيمة ما أنتجناه من قنابل، ومبيدات حشرية، وسلعاً ضارة، ويشمل كذلك قيمة التلف في البيئة، وحرائق الغابات، وما ننفقه على المخدرات والغازات السامة. ولذلك، ليس دائماً مقياساً للنمو وتحقيق الكرامة. وفي العالم الذي نحيا فيه الآن هناك أكثر من مليار شخص جائع، وتمييز واضح ضد المرأة في العمل، واستعباد للملايين الأشخاص من الضعفاء، كالأطفال والنساء، والذين يسخرون لخدمة المجرمين في البغاء والعمل بدون أجر. وكذلك، ينسى العالم العصابات الاجرامية التي تحتقر الكرامة الاقتصادية للإنسان. قرأت الكتاب ورأيت فيه بوادر مؤشرات إنسانية من اقتصادي يعتنق الديانة اليهودية، وعمل في السياسة على أعلى المستويات. وبحثت في الصفحات لأرى إن كان لهذا الرجل بعد تركة العمل في البيت الأبيض أي مواقف تنسجم مع ما وصفه من أفكار ومبادئ في كتابه. فعلمت أنّ زوجته كاتبه مرموقة وذات نفوذ، وأنه هو نفسه مشغول بإنتاج مسلسل تلفزيوني عن حياة زعيم العصابات المكسيكي بابلو إسكوبار Pablo Escobar، لكنني لم أجد له ولو تصريحاً واحداً عما يجري من هدر للكرامة بكل أبعادها في قطاع غزة.

«فيتش» تخفض التصنيف الائتماني للصين

نيويورك ـ **العربي الجديد**

خفضت وكالة فيتش العالمية التصنيف الائتماني للصين، قائلة إن الموارد المالية العامة في الدولة تتعرض لضغوط بسبب الاقتصاد الهش، والركود طويل الأمد في قطاع العقارات، وارتفاع العجز المالي، وفق ما ذكرته «وول ستريت جورنال» في تقرير، أمس الأربعاء. وقالت «فيتش» التي تتخذ من نيويورك مقراً رئيسياً، إن التغيير في توقعات تصنيف الصين يعكس المخاطر المتزايدة على المالية العامة للبلاد، نتيجة للتوقعات الاقتصادية غير المؤكدة. ويتعرض الاقتصاد الصيني لضغوط شديدة بسبب الركود العقاري الذي دام لسنوات، والذي دفع عشرات الشركات إلى حافة الانهيار.

وأدى إلى انخفاض حاد في أسعار المساكن والحق أضراراً جسيمة بثقة المستهلك. وردت وزارة المالية الصينية على تصنيف «فيتش» بأنها «تشعر بخيبة أمل» إزاء التقييم، مؤكدة أنه لا يعكس الفوائد المالية لمحاولات بكين لتحفيز النمو الاقتصادي.

وجاءت هذه الخطوة في أعقاب تغيير مماثل أجرته وكالة «موديز» لخدمات المستثمرين التي تتخذ من نيويورك مقراً لها في ديسمبر/ كانون الأول الماضي. وأبقت الوكالة على التصنيف طويل الأجل للصين عند «A1» دون تغيير، لكنها غيرت النظرة المستقبلية من مستقرة إلى سلبية. وأدى ذلك إلى انتقادات في الصين، لاسيما بعدما أظهرت البيانات الرسمية أن الاقتصاد الصيني نما بنسبة 5,2% العام الماضي.

أزمة العقارات دفعت وكالات التصنيف الائتماني للتشكيك في جدارة الاقتصاد الصيني (Getty)

الدولار الأميركي يواصل الارتفاع

قوة الدولار صداع جديد للاقتصادات العالمية (Getty)

ارتفع الدولار الأميركي، أمس الأربعاء، قبل صدور تقرير رئيسي عن التضخم في الولايات المتحدة، بينما ظل الين الياباني بالقرب من أدنى مستوياته في عدة عقود، مما يبقي المتعاملين في حالة تأهب لرصد أي مؤشرات على أن السلطات اليابانية قد تتدخل لدعم العملة. وانصب التركيز الرئيسي في سوق الصرف العالمي على تضخم أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة لشهر مارس/ آذار الماضي، والذي يتطلع المتعاملون إليه بحثاً عن مؤشرات بشأن السياسة التي سينتهجها مجلس الاحتياط الفدرالي (البنك المركزي الأميركي) في المرحلة المقبلة. وتأتي بيانات التضخم بعد تقرير الوظائف القوي الذي صدر، الأسبوع الماضي، وخالف التوقعات السابقة، مما أثار تساؤلات عن الموعد الذي سيبدأ فيه مجلس الاحتياط الفدرالي خفض أسعار الفائدة هذا العام وبأي نسبة. وحسب رويترز أظهرت أداة «فيد ووتش» التابعة لمجموعة «سي إم إي» الاستثمارية قبل صدور البيانات أن هناك احتمالاً بنسبة 50% بأن أول خفض سيحدث في يونيو/ حزيران المقبل. ولكن محللين يرون أن بيانات التضخم القوية قد تدفع الأسواق إلى استبعاد خفض أسعار الفائدة في يونيو/ حزيران، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الدولار بشكل حاد. وصعد مؤشر الدولار، الذي يقيس قيمة العملة الأميركية مقابل ست عملات أخرى، بنسبة 0,02% إلى 104,1 نقاط، أمس.

(رويترز)

بنك اليابان يدرس تشديد السياسة النقدية

طوكيو ـ **العربي الجديد**

قال محافظ بنك اليابان المركزي كازو أويدا، أمس الأربعاء، إن البنك سينظر في إجراءات نقدية إذا أدى ضعف الين إلى ارتفاع التضخم بشكل حاد. وقال أويدا في اجتماع للجنة برلمانية رداً على سؤال من أحد مشرعي المعارضة: «إذا كان هناك خطر من أن تزداد قوة الدورة الحميدة للأجور والأسعار أكثر من المتوقع وأن يرتفع التضخم الأساسي إلى ما يزيد عن 2%، فنحن بحاجة إلى النظر في تغيير السياسة النقدية». وجرى تداول الين عند 151,75 للدولار، أمس، ليظل بالقرب من أدنى مستوى له منذ 34 عاماً. وأكد أويدا أيضاً أن البنك سيحافظ على ظروف نقدية ميسرة في الوقت الحالي، لأن التضخم الأساسي لا يزال أقل من هدف البنك البالغ 2%.

وقرر البنك المركزي في اجتماعه في مارس/ آذار الماضي إنهاء سياسات التيسير، بما في ذلك أسعار الفائدة السلبية، حيث أصبح البنك واثقاً من تحقيق هدف التضخم. وقال أويدا إن البنك اتخذ قراره بالتحرك في مارس/ آذار، لأن الانتظار لفترة أطول كان من الممكن أن يتسبب في تجاوز التضخم، مما يجبر بنك اليابان على رفع أسعار الفائدة بقوة أكبر.

وخضعت السياسة النقدية اليابانية لتحول تاريخي الشهر الماضي تحت قيادة محافظ بنك اليابان أويدا، الذي يصادف مرور عام على توليه منصبه، الثلاثاء الماضي، حيث قرر البنك المركزي إلغاء أسعار الفائدة السلبية لتنفيذ أول رفع لأسعار الفائدة منذ 17 عاماً. وفي 19 مارس قرّر البنك المركزي إنهاء أسعار الفائدة السلبية قصيرة الأجل لأموال بعض البنوك الفائضة لديه وتحديد هدف جديد يتراوح بين صفر إلى 0,1% لسعر الفائدة لليلة واحدة. وتسلط هذه الخطوة الضوء على أن بنك اليابان قد اتخذ أخيراً خطوة تبتعد عن التيسير النقدي القوي الذي استمر عقداً من الزمن، والذي طرحه سلف أويدا، هاروهيكو كوروودا. وبالنظر إلى عامه الأول في منصبه، أشاد محللون اقتصاديون بالطريقة التي أدار بها أويدا عملية التحول نحو تطبيع السياسة النقدية. لكنهم أشاروا أيضاً إلى أن هناك تحديات متزايدة أمام بنك اليابان، إذ تبدأ الدولة في التعامل مع أسعار الفائدة الإيجابية. وقال سايوسوكي ساكاي، كبير الاقتصاديين في شركة ميزوهو للأبحاث لصحيفة وول ستريت جورنال الأمريكية: «أعتقد أن أويدا أدار السياسة بشكل جيد وكان أفضل مما توقعنا».

بنك اليابان نفذ الشهر الماضي اول رفع لاسعار الفائدة منذ 17 عاما (فرانس برس)